CBD Women

SB8J-1

تحليل النتائج من منظور النوع الاجتماعي

نوفمبر 2025

مقدمة

شكّل الاجتماع الأول للهيئة الفرعية المعنية بالمادة 8(ي) والأحكام الأخرى المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (SB8j-01) في اتفاقية التنوع البيولوجي خطوةً حاسمةً في هيكلية تنفيذ الاتفاقية. وكانت هذه الجلسة بالغة الأهمية بالنسبة لتجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي CBD WC ، لضمان الاعتراف بالنساء والفتيات، بكل تنوعهن، بمن فيهن المنتميات إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنحدرات من أصول أفريقية، واللواتي يشكلن جماعات تجسد أنماط الحياة التقليدية، ليس فقط كحاملات للمعرفة والحقوق، بل أيضاً كمشاركات فاعلات في صنع القرار وقيادته في جميع عمليات الاتفاقية.

مع ذلك، لا تزال عدة أحكام أساسية معزولة تمامًا، مما يعكس التوترات المستمرة حول: كيفية عمل الهيئة الفرعية الجديدة؛ والاعتراف بعمليات الترشيح ذاتية التحديد؛ ومدى توجيه معايير حقوق الإنسان والمشاركة الشاملة لعملها. وقد مثّلت هذه الديناميكيات تحولًا ملحوظًا عن البيئة الأكثر تمكينًا التي سادت سابقًا في ظل الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي)، حيث قامت مجموعة صغيرة من الأطراف بتحركات منسقة لإضعاف آليات المشاركة القائمة، وزيادة سيطرة الدولة على التمثيل، وتخفيف حدة الخطاب المتعلق بالمساواة بين الجنسين والحقوق.
تحمل هذه النتائج آثاراً بالغة الأهمية على المفاوضات المقبلة، ولا سيما اعتماد آلية العمل ومراجعة المسرد الطوعي في مؤتمر الأطراف السابع عشر. وسيتطلب الحفاظ على التقدم المحرز بموجب المادة 8 (ي) يقظة متجددة وجهوداً جماعية قوية لمنع التراجع وضمان بقاء أنظمة الحكم الأصلية والمعرفة التي تقودها النساء والرصد المجتمعي عناصر أساسية في سياسة التنوع البيولوجي.
تُقدّم هذه الوثيقة تحليلاً سياسياً لنتائج مشروع قانون مجلس الشيوخ رقم 8j-01 من منظور العدالة الجندرية والحقوق. ويتمّ فحص كلّ بند من بنود جدول الأعمال من خلال أربعة أسئلة توجيهية: ما هو موضوع البند؟ ما أهميته بالنسبة للعدالة الجندرية؟ ما الذي تمّ إنجازه، وما الذي لا يزال عالقاً؟ ما هي الخطوات التالية، وما هي الإجراءات الموصى بها حتى مؤتمر الأطراف السابع عشر؟
نهدف من خلال هذا التحليل إلى توفير مورد موجز للمدافعين عن حقوق المرأة والشعوب الأصلية، والحكومات، والشركاء الملتزمين بضمان أن يعكس تنفيذ إطار المعرفة القائم على النوع الاجتماعي بشكل كامل المعرفة والقيادة والحقوق الخاصة بالنساء والفتيات.
ندعو الحلفاء بحرارة إلى قراءة هذه الوثيقة واستخدامها ومشاركتها، والانضمام إلينا في تطوير عملية اتفاقية التنوع البيولوجي التي تتسم بالعدالة والشمولية والتحول الحقيقي.

البند 3. حوار معمق: "استراتيجيات تعبئة الموارد لضمان توافر الموارد المالية والتمويل وإمكانية الوصول إليها، فضلاً عن وسائل التنفيذ الأخرى، بما في ذلك بناء القدرات والتنمية والدعم الفني للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء والشباب، لدعم التنفيذ الكامل لإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي".

ما هو هذا العنصر؟

ركز هذا البند على دراسة معمقة لاستكشاف استراتيجيات تعبئة الموارد وضمان توافرها وإمكانية الوصول إليها، بما في ذلك الموارد المالية ووسائل التنفيذ الأخرى، كبناء القدرات ودعم التنمية والمساعدة التقنية، للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بمن فيهم النساء والشباب، لتمكين التنفيذ الكامل لإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وكان الهدف من الحوار إثراء تنفيذ المهمة 8.2 من برنامج العمل المتعلق بالمادة 8 (ي) والأحكام ذات الصلة، وذلك من خلال تحديد الثغرات، وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة، ودراسة الخيارات المتاحة لتعزيز أو استحداث سياسات وآليات تُحسّن الوصول، ولا سيما الوصول المباشر، إلى تمويل الإجراءات الجماعية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وخاصة تلك التي تقودها النساء والشباب. وقد تم تقديم معلومات أساسية، ودُعيت الهيئة الفرعية إلى النظر في الآراء التي طُرحت خلال الحوار، إلى جانب وثيقة العمل، لتوجيه التنفيذ المستقبلي واعتماد موضوع الحوار المعمق القادم.

لماذا هو مهم لتحقيق العدالة بين الجنسين؟

يُعدّ هذا الأمر بالغ الأهمية لتحقيق العدالة بين الجنسين، إذ لا تُلبّي الأطر القائمة احتياجات النساء والشباب من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وبشكل عام، تواجه النساء تحديات إضافية ومعقدة في الوصول إلى الأموال والتحكم فيها وإدارتها. لذا، تتطلب العدالة بين الجنسين استراتيجيات لتعبئة الموارد، مثل تطبيق نهج قائم على النوع الاجتماعي لضمان تمويل المرأة وحوكمتها، ووضع أهداف محددة بنسب مئوية دنيا موجهة خصيصًا لمبادرات النساء والشباب، ومعالجة العوائق الفريدة التي تواجهها النساء والشباب (أي تحديد ومعالجة العوائق البيروقراطية التي تؤثر على قدرة المرأة على الوصول المباشر إلى الأموال وضمان المساواة بين الأجيال). ويرتبط هذا الأمر تحديدًا بالتزام المجموعة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

كان هذا البند محورياً لتحقيق العدالة بين الجنسين، إذ لا تزال أنظمة تمويل التنوع البيولوجي القائمة قاصرة عن تلبية احتياجات وحقوق النساء والفتيات بكل تنوعهن، بمن فيهن المنتميات إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنحدرات من أصول أفريقية، واللاتي يشكلن جماعات تجسد أنماط الحياة التقليدية. ونادراً ما يصل التمويل إليهن مباشرةً، وعندما يصل، يكون غالباً ضئيلاً وقصير الأجل، ومثقلاً بمتطلبات إدارية معقدة تستبعد النساء والشباب بشكل غير متناسب. ولذلك، كان ضمان تعبئة الموارد المراعية للنوع الاجتماعي والقائمة على الحقوق أمراً ضرورياً لتمكين هذه الفئات من قيادة العمل في مجال التنوع البيولوجي، وممارسة سلطة الحوكمة، وتنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وفقاً لشروطها الخاصة. وقد أكد التكتل أن تعبئة الموارد دون معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية لن تؤدي إلا إلى إعادة إنتاج نفس الإقصاءات التي تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي والظلم الاجتماعي.

قبل صدور SB8j-01، أكد تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي CB-WC على الأولويات التالية:

- يجب ضمان تمويل مباشر ومرن وطويل الأجل بقيادة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والشباب. يجب أن يتحول تمويل التنوع البيولوجي نحو آليات يمكن التنبؤ بها ومتاحة وتديرها المجتمعات المحلية، مع تخصيص نسب مئوية دائمة ومحددة خصيصاً لمبادرات النساء والشباب.
- إصلاح أنظمة التمويل لجعل الموارد متاحة وعادلة وقائمة على الحقوق. يجب على الصناديق الوطنية والدولية تبسيط الإجراءات، وتقليل الحواجز البيروقراطية، وتفعيل النهج المراعية للنوع الاجتماعي والقائمة على حقوق الإنسان بشكل كامل لضمان الوصول إلى الموارد بطريقة ملائمة ثقافياً وبقيادة المجتمع.
- وضع أهداف وطنية وأطر للمساءلة من أجل التمويل الشامل. وبحلول عام 2030، ينبغي للأطراف اعتماد أهداف قابلة للقياس لزيادة التمويل المباشر للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والفتيات بكل تنوعهن، مدعومة بمنهجيات شفافة لتتبع تدفقات التمويل، وتعزيز القدرات، وضمان المساءلة.

ماذا حدث (أو لم يحدث) أثناء المفاوضات؟

خلال المفاوضات، كان هناك اعتراف واسع النطاق بالفجوة المستمرة بين التمويل العالمي المتاح للتنوع البيولوجي والجزء المحدود للغاية الذي يصل فعلياً إلى المجتمعات المحلية، فضلاً عن دعوات قوية لنماذج تمويل أكثر قابلية للتنبؤ، وأسهل وصولاً، وملائمة ثقافياً. أيدت العديد من الأطراف آليات الوصول المباشر، بينما فضلت أطراف أخرى مناهج مصممة خصيصاً لكل دولة، مع وضع فقرات رئيسية بين قوسين، لا سيما تلك المتعلقة بدرجة الوصول المباشر مقابل القنوات التي تتوسطها الحكومة. كما تناولت المناقشات الحاجة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، وتخصيص نوافذ تمويل، وتعزيز بناء القدرات، وكل ذلك بهدف التغلب على تعقيد أنظمة التمويل الحالية وصعوبة الوصول إليها. وتم وضع إشارة تمهيدية إلى تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان بين قوسين، مما يعكس اختلافاً في صياغة مصطلحات الحقوق. وتشجع التوصية النهائية الأطراف والجهات المانحة والمبادرات على إنشاء أو تعزيز آليات لتعبئة موارد كافية وقابلة للتنبؤ وسهلة الوصول؛ ودعم الأولويات التي تحددها الجهات المعنية بنفسها؛ واستكشاف حلول تمويلية تسهل الوصول المباشر، بما في ذلك للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. في حين أن هذه النتائج تعكس تقدماً تدريجياً، إلا أن الالتزامات المهمة لا تزال مفتوحة وستتطلب مفاوضات كبيرة في مؤتمر الأطراف السابع عشر، لا سيما فيما يتعلق بلغة الحقوق، وطرائق الوصول المباشر، والآليات التي تضمن وصول الأموال إلى النساء والفتيات بكل تنوعهن، بما في ذلك النساء من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص من أصل أفريقي، والذين يشكلون جماعات تجسد أنماط الحياة التقليدية.

ماذا بعد؟ ماذا علينا جميعًا أن نفعل للنهوض بحقوق المرأة؟

مع اقتراب المفاوضات من مؤتمر الأطراف السابع عشر (COP17)، ومع استمرار المناقشات المالية الحاسمة في إطار آلية التنفيذ الخاصة السادسة (SBI-06) مطلع عام 2026، من الضروري أن تعزز الأطراف التنسيق بين هيئات اتفاقية التنوع البيولوجي لضمان بقاء المساواة بين الجنسين وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في صميم عملية صنع القرار المالي. وفي هذا السياق، يقترح تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي CBD WC ما يلي:

- ينبغي للأطراف إزالة القيود المتبقية التي تحصر التمويل في القنوات الحكومية فقط، واستبدالها بآليات وصول مباشر، مع تخصيص نسب تمويل محددة وقابلة للقياس للنساء والشباب والصناديق التي تديرها المجتمعات المحلية. وتُظهر نماذج مثل صندوق كالي أن هذه الآليات قابلة للتطبيق، وخاضعة للمساءلة، وفعّالة.
- ينبغي على الجهات المانحة، بما فيها الكيانات المتعددة الأطراف والوطنية والخاصة، تبسيط المتطلبات الإدارية، والحد من الإجراءات التي تتجنب المخاطر، وتفعيل النهج المراعية للنوع الاجتماعي والقائمة على حقوق الإنسان بشكل كامل. ويجب أن تحترم جميع الآليات مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وأن تكون ملائمة ثقافياً وشفافة، وأن تُدار بمشاركة فعّالة من نساء السكان الأصليين والنساء المحليات والشباب.
- ينبغي للأطراف أن تتبنى أهدافاً وطنية بحلول عام 2030 بشأن نسبة تمويل التنوع البيولوجي التي تصل إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي دعم ذلك بمنهجيات متناسقة لتتبع تدفقات التمويل والإبلاغ عنها والتحقق منها، وبناء القدرات الرقمية والتقنية والمؤسسية للنساء والرصد المجتمعي.

البند 4. طريقة عمل الهيئة الفرعية بشأن المادة 8 (ي) والأحكام الأخرى لاتفاقية التنوع البيولوجي المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

ما هو هذا العنصر؟

ركز هذا البند على وضع الصيغة النهائية لآلية عمل الهيئة الفرعية المعنية بالمادة 8 (ي) والأحكام الأخرى المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وشمل ذلك تحديد وظائف الهيئة، ومبادئ عملها، وآليات عملها، وآليات التنسيق مع الهيئات الفرعية الأخرى لاتفاقية التنوع البيولوجي. وهدفت المفاوضات إلى ضمان مشاركة كاملة وفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عملية صنع القرار التي يقودها الحزب، مع الحفاظ على ترتيبات اجتماعات فعالة من حيث التكلفة وتجنب الازدواجية مع الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والمكتب الفرعي للتنفيذ. كما غطى جدول الأعمال عمليات تعيين ممثلين من المناطق الاجتماعية والثقافية السبع بصفتهم "أصدقاء المكتب"، وتوضيح دورهم في دعم المكتب، وتعزيز المساهمة المباشرة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إدارة اتفاقية التنوع البيولوجي. وستوجه آلية العمل الناتجة كيفية عمل هذه الهيئة بمجرد اعتمادها رسميًا في مؤتمر الأطراف السابع عشر.

لماذا هو مهم لتحقيق العدالة بين الجنسين؟

تُعدّ النساء والفتيات من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حاملاتٍ أساسيات للمعرفة، وقائدات، وحاميات للتنوع الثقافي والبيولوجي. ومع ذلك، لا تزال مساهماتهن تُهمَل بشكلٍ منهجي في إدارة التنوع البيولوجي العالمي. ويتطلب ضمان العدالة بين الجنسين في آلية عمل الهيئة الفرعية أن يتوافق هيكلها وعمليات صنع القرار فيها تمامًا مع القسم (ج)، والهدفين 22 و23 من إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وخطة العمل الجنسانية (2023-2030). ولذلك، يجب أن يضمن النهج المراعي للنوع الاجتماعي أن تُسهم أنظمة المعرفة النسائية، وخبراتها المعيشية، وممارسات الحوكمة الخاصة بها، إسهامًا فاعلًا في صياغة المشورة العلمية والتقنية وتنفيذها بموجب الاتفاقية. ويشمل ذلك معالجة الثغرات المستمرة في البيانات، وحماية المشاركة الملائمة ثقافيًا، وضمان عدم تكرار الترتيبات المؤسسية للحواجز التي تسيطر عليها الدولة والتي تحدّ من قيادة المرأة وقدرتها على التأثير.

سلط تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي CBD WC على ثلاث أولويات رئيسية:

- ضمان التوازن بين الجنسين، والأهم من ذلك، الخبرة في مجال النوع الاجتماعي في اختيار الرؤساء المشاركين وأعضاء المكتب وأصدقاء المكتب، بما يضمن أن تعكس هذه الأدوار الحقائق الاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.
- يجب احترام عمليات الترشيح التي تُحددها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بنفسها، دون أي قيود تفرضها الدولة، مثل تأييد الأحزاب أو التسجيل الوطني. وهذا أمرٌ ضروري لضمان بيئات آمنة ومتاحة ومُمكّنة تُمكّن النساء والفتيات من المشاركة والقيادة دون خوف من الإقصاء أو الانتقام.
- توفير موارد مستدامة ودعم فني وبناء القدرات لتمكين مشاركة فعالة للنساء والفتيات من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ليس فقط من خلال نقاط الاتصال ولكن في جميع مراحل المفاوضات والتنفيذ والرصد والإبلاغ بموجب الاتفاقية.

ماذا حدث (أو لم يحدث) أثناء المفاوضات؟

أحرزت الوثيقة SB8J-01 تقدماً في العمل نحو اعتماد آلية عمل للهيئة الفرعية الجديدة، إلا أن النص الكامل لا يزال بين قوسين وسيتطلب مزيداً من المفاوضات في مؤتمر الأطراف السابع عشر. وركزت المناقشات، التي عُقدت في الجلسة العامة وفي مجموعة اتصال، على ضمان التكامل مع الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ، والحفاظ على عملية تقودها الأطراف، وتوضيح أدوار المكتب والرؤساء المشاركين و"أصدقاء المكتب". وبينما لم تُتح الفرصة لمجموعة النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي لعرض نص في الجلسة العامة، فقد قدمت الأطراف بعض العبارات المتوافقة مع أولوياتنا، بما في ذلك مبادئ تشغيلية تشير إلى الشمولية، ومراعاة النوع الاجتماعي، والإنصاف، وأنظمة المعرفة المتنوعة، واحترام الحقوق (مع بقاء "الحوار بين الأجيال" بين قوسين). ويمثل هذا تقدماً واعداً نحو إطار عمل تشغيلي مراعٍ للنوع الاجتماعي.

ومع ذلك، لا تزال العديد من الأحكام الأساسية عالقة، بما في ذلك: ما إذا كان ينبغي أن يتبع اختيار الرئيس المشارك للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأصدقاء المكتب المناطق الاجتماعية والثقافية التي تستخدمها UNPFII أو المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة؛ وطرائق الترشيح، وما إذا كان بإمكان المجتمعات اختيار نفسها أو ما إذا كان مطلوبًا تأييد الطرف أو التسجيل الوطني الرسمي؛ وكيفية ضمان التنسيق والتكامل مع هيئات اتفاقية التنوع البيولوجي الأخرى دون ازدواجية، ومدى انعكاس الإشارات إلى المشاركة المراعية للنوع الاجتماعي، "بما في ذلك النساء والشباب من بينهم"، في النص النهائي.
تُعدّ هذه القضايا العالقة ذات أهمية بالغة لتحقيق العدالة بين الجنسين، لأنّ المقاربات التي تتطلب موافقة الدولة تُهدّد بتقويض التمثيل الذاتي، ما قد يُحدّ من المشاركة الآمنة والفعّالة للنساء والفتيات من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. عموماً، يُمثّل هذا العمل بدايةً، لكنّ ما بين قوسين يُشير إلى ضرورة ضمان عناصر الحوكمة الأساسية التي تُؤثّر على الحقوق والمشاركة والمساواة بين الجنسين في مؤتمر الأطراف السابع عشر.

ما هو التالي؟ الإجراءات اللازمة لضمان العدالة بين الجنسين

لضمان قيام الهيئة الفرعية الجديدة بتفعيل حقوق وقيادة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء والفتيات، فعلياً أن تتبنى الأطراف في مؤتمر الأطراف السابع عشر آلية عمل تراعي الفوارق بين الجنسين وتعتمد على التحديد الذاتي الكامل. وفي هذا السياق، يقترح تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي ما يلي:

- يجب إزالة جميع العبارات المتعلقة بالمشاركة المراعية للنوع الاجتماعي وأنظمة المعرفة المتنوعة من بين قوسين. يجب أن تتوافق مبادئ التشغيل تمامًا مع القسم (ج) والهدفين 22 و23 من إطار إدارة المعرفة القائم على النوع الاجتماعي وخطة عمل اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن النوع الاجتماعي (2023-2030).
- ضمان التمثيل الذاتي. يجب اختيار الرئيس المشارك و"أصدقاء المكتب" من خلال هياكل الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، استناداً إلى المناطق الاجتماعية والثقافية السبع المعترف بها من قبل المنتدى الدائم للأمم المتحدة المعني بالشعوب الأصلية، دون موافقة حزبية أو شروط تسجيل وطنية قد تقيد المشاركة الآمنة.
- توفير الموارد وتفعيل نقاط اتصال فعالة. تضمين لغة واضحة تتطلب وجود نقاط اتصال وطنية معنية بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، إلى جانب نقاط اتصال معنية بالنوع الاجتماعي والتنوع البيولوجي، مع توفير الدعم المالي والتقني الكافي لتمكين المشاركة المستمرة في المفاوضات والتنفيذ والرصد، بما يتماشى مع القرار 15/11.

البند 5.أ و5.ب تنفيذ برنامج العمل بشأن المادة 8 (ي) والأحكام الأخرى لاتفاقية التنوع البيولوجي المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حتى عام 2030: (أ) مبادئ توجيهية لتعزيز الإطار القانوني والسياسي لتنفيذ الهدفين 2 و3 من إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الأراضي الأصلية والتقليدية، لدعم ممارسات الحماية والاستعادة التي تقودها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (المهمة 1.1)؛ و(ب) مبادئ توجيهية لإدراج الأراضي التقليدية واستخدام الموارد ومراعاتها في عمليات التخطيط المكاني وتقييمات الأثر البيئي (المهمة 1.2)؛

ما هو هذا العنصر؟

تُركز البنود 5.أ و5.ب من جدول الأعمال، والمتوافقة مع المهمتين 1.1 و1.2 ضمن برنامج العمل الجديد بشأن المادة 8(ي) (القرار 16/4)، على تعزيز الاعتراف بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وإشراكها في سياسات وتخطيط التنوع البيولوجي حتى عام 2030. ويهدف البند 5(أ) إلى وضع مبادئ توجيهية تُعزز الأطر القانونية والسياساتية الداعمة لتنفيذ الهدفين 2 و3 من إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والمتعلقين باستعادة النظم الإيكولوجية والحفاظ على ما لا يقل عن 30% من مساحات اليابسة والبحر. وتسعى هذه المبادئ التوجيهية إلى ضمان الاعتراف بجهود الحماية والحفظ والاستعادة التي تقودها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، واحترامها، ودمجها في الاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي. ويُكمل البند 5(ب) ذلك باقتراح مبادئ توجيهية لإدراج الأراضي والأقاليم التقليدية واستخدام الموارد العرفية في عمليات التخطيط المكاني وتقييم الأثر البيئي. تهدف هذه التدابير مجتمعة إلى حماية حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وتعزيز دورها في إدارة التنوع البيولوجي، وضمان أن تسهم المعارف والممارسات التقليدية في توجيه النهج الوطنية للحفظ والتنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، تم وضع دليل إرشادي مشترك، سلط الضوء على جوانب مختلفة من إدماج الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تنفيذ الأهداف 1 و2 و3 و14. وشملت عناصر الدليل الإرشادي المبادئ التوجيهية والشروط التمكينية بالإضافة إلى نقاط العمل المحددة في تنفيذ الأهداف المذكورة أعلاه.

لماذا هو مهم لتحقيق العدالة بين الجنسين؟

لعبت النساء دورًا محوريًا في استعادة التنوع البيولوجي والحفاظ عليه. ويجب تضمين نهج مراع للنوع الاجتماعي في جميع المبادئ التوجيهية. ويشمل ذلك الاعتراف بالدور الحاسم لحقوق النساء والفتيات في حيازة الأراضي وأنظمة الحوكمة، وإجراء تحليل متباين بين الجنسين للآثار والمساهمات، واحترام وتقدير معارف المرأة الفريدة وأولوياتها، وتوفير الموارد لها، بالإضافة إلى تمكين مشاركتها من خلال ضمان بيئات آمنة وشاملة لمشاركتها الكاملة، بدءًا من التخطيط وحتى التنفيذ والمتابعة.

فيما يتعلق بمشروع القانون SB8j-01، سلط تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجيCBD WC الضوء على ثلاث أولويات رئيسية:

- يجب أن تتوافق المبادئ التوجيهية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW GR 39)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDROP)، مما يضمن الحماية المتساوية في ظل الأنظمة العرفية والقانونية، ويدعم مبادرات الحماية والاستعادة التي تقودها النساء من خلال التمويل المباشر والمرن.
- يجب أن تقوم تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي بجمع وتطبيق الآثار والمساهمات المتباينة بين الجنسين، وأن تقدر المعرفة التقليدية والعلمية للمرأة لإثراء قرارات الترميم والتخطيط المكاني وتقاسم المنافع.
- يجب الاعتراف بالنساء، وخاصة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، كصانعات قرار مشتركات في التخطيط المكاني وعمليات تقييم الأثر البيئي وهيئات الإدارة المشتركة، مع إمكانية الوصول إلى المعلومات وبناء القدرات المصممة خصيصًا وضمانات المشاركة الخالية من التمييز والمضايقة والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

ماذا حدث (أو لم يحدث) أثناء المفاوضات؟

خلال الدورة الثامنة للهيئة الفرعية (SB8j)، تركزت المناقشات على وضع مبادئ توجيهية لتعزيز تنفيذ المادة 8(j) والأحكام ذات الصلة المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ولم تُحرز الدورة الأولى للهيئة الفرعية (SB8j-01) سوى تقدم جزئي في تطوير المبادئ التوجيهية الطوعية في إطار المهمتين 1.1 و1.2. وبينما أيدت الأطراف وضع مبادئ توجيهية لتعزيز تنفيذ الهدفين 2 و3 من أهداف إطار إدارة المعرفة القائم على الأرض (KM-GBF)، بما في ذلك دمج أراضي الشعوب الأصلية والأراضي التقليدية في عمليات الترميم والتخطيط المكاني، ظلت العديد من القضايا الجوهرية عالقة. وكشفت المناقشات في مجموعة الاتصال عن خلافات مستمرة حول: عنوان المبادئ التوجيهية؛ ومستوى الاعتراف بأراضي الشعوب الأصلية والأراضي التقليدية؛ وكيفية مراعاة الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان؛ ومدى إشراف الأطراف مقابل الحكم الذاتي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ونتيجة لذلك، لا تزال المبادئ التوجيهية برمتها محاطة بإطارات كثيرة.

لم تحظَ الاعتبارات الجنسانية باهتمام كافٍ، ولم تُقدَّم أي التزامات جديدة خاصة بالنوع الاجتماعي. ولم تُتح للتكتل فرصة عرض توصياته النصية في الجلسة العامة، واضطر إلى المشاركة من خلال مناقشات مجموعة الاتصال. ورغم الإبقاء على بعض بنود التمكين التي من شأنها دعم التنفيذ المراعي للنوع الاجتماعي، إلا أن الإشارات المتعلقة بحقوق المرأة وقيادتها ومشاركتها لا تزال مُحاطة بإطارات، مما يستدعي مزيدًا من التفاوض في مؤتمر الأطراف السابع عشر. ولذلك، تفتقر التوصية النهائية المُحالة إلى مؤتمر الأطراف إلى الوضوح بشأن الآليات الملموسة والمساءلة والضمانات اللازمة لضمان مشاركة النساء والفتيات من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مشاركةً فعّالة في جهود الحفظ والترميم في إطار الأهداف 1 و2 و3، واستفادتهن منها.

ما هو التالي؟ الإجراءات اللازمة لضمان العدالة بين الجنسين

بما أن مؤتمر الأطراف السابع عشر (COP17) سيشهد التفاوض على هذه المبادئ التوجيهية لاعتمادها، فمن الأهمية بمكان ضمان تفعيل المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات، ولا سيما حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بشكل كامل في كل مبدأ وإجراء وآلية للمساءلة. وفي هذا السياق، يقترح تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجيCBD WC ما يلي:

- إزالة القيود وتعزيز المبادئ التوجيهية المراعية للنوع الاجتماعي. الاعتراف بالنساء والفتيات كصاحبات حقوق في إدارة التنوع البيولوجي، مع الإشارة صراحة إلى المساواة بين الجنسين والنهج القائم على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق في الأرض والمياه والحيازة والمعرفة وصنع القرار.
- يجب تضمين التقييمات والبيانات المصنفة حسب الجنس في عمليات التنفيذ والرصد. كما يجب ضمان قيام عمليات الترميم والحفظ والتخطيط المكاني بجمع واستخدام البيانات المصنفة حسب الجنس بشكل منهجي، ودمج معارف وأولويات النساء والفتيات في المؤشرات وأنظمة التقييم.
- ضمان مشاركة فعّالة ومُدعمة بالموارد للنساء من السكان الأصليين والمحليات في جميع مراحل صنع القرار. توفير وصول مباشر إلى الموارد المالية، وبناء القدرات، والمساحات الآمنة، والدعم المؤسسي لمشاركة المرأة الفعّالة وقيادتها المشتركة، بما في ذلك في هيئات الإدارة المشتركة، وتقييمات الأثر البيئي، وعمليات التخطيط الوطني.

البند 5.ج تنفيذ برنامج العمل بشأن المادة 8 (ي) والأحكام الأخرى لاتفاقية التنوع البيولوجي المتعلقة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حتى عام 2030: (ج) عملية مراجعة وتحديث المسرد الطوعي للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية في سياق المادة 8 (ي) والأحكام ذات الصلة من الاتفاقية (المهمة 5.4).

ما هو هذا العنصر؟

يتناول هذا البند عملية مراجعة وتحديث المعجم الطوعي للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية المتعلقة بالمادة 8(ي) وأحكام أخرى من اتفاقية التنوع البيولوجي، والذي اعتُمد لأول مرة بموجب القرار 14/13. ويهدف المعجم إلى أن يكون مرجعًا حيويًا وموثوقًا لضمان أن تعكس قرارات اتفاقية التنوع البيولوجي باستمرار حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ونظم معارفها وممارسات حوكمتها. وبعد اعتماد إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، باتت مصطلحاته بحاجة إلى مراجعة لتعكس المعايير المتطورة، بما في ذلك حقوق الإنسان وحيازة الأراضي واستخدامها ومبادئ المشاركة. وفي إطار المهمة 5.4 من برنامج العمل الجديد، كُلّفت اللجنة الفرعية 8(ي)-01 بدراسة عملية مقترحة لهذا التحديث. وقدّمت الأمانة العامة نهجًا منظمًا يتضمن خطوات متسلسلة ومشاركة الخبراء، بما في ذلك فريق خبراء مخصص، لتوجيه العمل وضمان التوافق مع المادة 8(ي) وإطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي والولايات السابقة.

لماذا هو مهم لتحقيق العدالة بين الجنسين؟

اللغة تُشكّل السلطة. تؤثر التعاريف المستخدمة بموجب الاتفاقية على كيفية فهم وتطبيق حقوق ومعارف وأراضي وأنظمة الحكم للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك تحديد من يُعترف به كحامل للمعرفة والحقوق. لذا، يُعدّ تحديث المعجم الطوعي أمرًا أساسيًا لضمان أن تعكس مفاهيمه مبادئ المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان المُضمّنة في إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي (KM-GBF)، ولا سيما القسم (ج) والهدفين 22 و23، بالإضافة إلى خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين (2023-2030).

فيما يتعلق بمشروع القانون SB8j-01، سلط تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي الضوء على ثلاث أولويات رئيسية:

- يجب أن يضمن طلب تقديم المقترحات وتشكيل فريق الخبراء المشاركة الكاملة والفعّالة للنساء والشباب، بكل تنوعهم، بمن فيهم المنتمون إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنحدرون من أصول أفريقية، والذين يمثلون جماعات تجسد أنماط الحياة التقليدية، فضلاً عن امتلاكهم خبرات في مجال النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان. وهذا يضمن أن يعكس المعجم المُحدَّث أنظمة المعرفة المتنوعة والتجارب المعيشية التي تراعي الفروق بين الجنسين.
- يجب أن تتضمن جميع المصطلحات المحدثة بشكل صريح مبادئ إطار المعرفة القائم على النوع الاجتماعي، وخطة عمل اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن النوع الاجتماعي (2023-2030)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والتوصية العامة رقم 39 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. إن القيام بذلك يعزز التماسك المفاهيمي ويضمن تفسيراً متسقاً عبر عمليات اتفاقية التنوع البيولوجي.
- ينبغي أن تُقرّ المصطلحات الرئيسية المتعلقة بالأرض والأقاليم والمعارف التقليدية والمشاركة بوضوح بأدوار النساء والفتيات وفاعليتهن وسلطتهن الإدارية. ويجب أن تتجنب التعريفات اللغة التقييدية أو التمييزية التي قد تقوّض حقوقهن أو وصولهن إلى الموارد أو دورهن القيادي في إدارة التنوع البيولوجي.

ماذا حدث (أو لم يحدث) أثناء المفاوضات؟

جرى التفاوض على البند 5(ج) خلال جلسات عامة على مدار الأسبوع، مع التركيز على وضع آلية لمراجعة وتحديث المعجم الطوعي للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية في سياق المادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة. وقد حظي تحديث المعجم ليعكس إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بدعم واسع من الأطراف، مع التأكيد على ضرورة أن تظل هذه العملية بقيادة الأطراف، وطوعية، ومراعية للسياقات الوطنية. كما شددت عدة وفود على ضرورة أن تراعي التعديلات التنوع الثقافي والقانوني بين الأطراف، مع دعوات قوية لإبراز مساهمات المنحدرين من أصول أفريقية، وضمان تمثيل متوازن للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في فريق الخبراء.

أحرز تقدم في عدة عناصر إجرائية: فقد تم الاتفاق على إدخال خطوة مراجعة الأقران قبل عرضها على اللجنة الفرعية 8j-2، وتم تأكيد ولاية فريق الخبراء الفنيين المخصص، رهناً بتوافر الموارد. ومن المهم الإشارة إلى الاعتراف بمنظور النوع الاجتماعي والتوازن بين الجنسين كخبرات ذات صلة يجب مراعاتها عند اختيار أعضاء فريق الخبراء الفنيين المخصص، مما يعكس دعم بعض الأطراف لضمان مشاركة شاملة. ومع ذلك، لا تزال هناك قضايا عديدة عالقة ومؤجلة إلى مؤتمر الأطراف السابع عشر، بما في ذلك: الخيارات المتنافسة بشأن حجم وتكوين فريق الخبراء (14 أو 29 أو 35 خبيراً)، وما إذا كان ينبغي أن يتبع التمثيل المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة أو يضمن مشاركة إضافية من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وكيفية تفعيل مبدأ ضرورة أن تراعي المصطلحات المحدثة السياقات القانونية والثقافية الوطنية. وفي حين لم تحظَ الإشارات إلى النساء والشباب بإجماع على إدراجهم بشكل صريح، إلا أنها لا تزال مشمولة بشكل غير مباشر ضمن لغة أوسع نطاقاً بشأن إشراك أصحاب المصلحة، مما يعني أن استمرار جهود المناصرة سيكون ضرورياً لضمان تعريفات تراعي النوع الاجتماعي في المستقبل.

ما هو التالي؟ الإجراءات اللازمة لضمان العدالة بين الجنسين

مع استمرار عملية مراجعة وتحديث المسرد الطوعي حتى مؤتمر الأطراف السابع عشر، من الأهمية بمكان أن تُراعى الاعتبارات الجنسانية ومعارف النساء والفتيات، ولا سيما من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشعوب المنحدرة من أصول أفريقية، بشكل كامل في التعريفات التي تُوجّه تنفيذ المادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة. وفي هذا السياق، يقترح تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي ما يلي:

- ضمان مشاركة فعّالة وخبرة في مجال النوع الاجتماعي في فريق الخبراء المعني بالنوع الاجتماعي. والتأكد من أن يضم فريق الخبراء متخصصين في النوع الاجتماعي وممثلات عن النساء من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص من أصول أفريقية، بما في ذلك المجموعات التي تجسد أنماط الحياة التقليدية، ويتم ترشيحهم من خلال هياكل الحوكمة الخاصة بهم.
- يجب تضمين نهج مراعٍ للنوع الاجتماعي وقائم على الحقوق في جميع التعريفات المنقحة. يجب مواءمة مصطلحات المسرد مع إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، ولا سيما الهدفين 22 و23، بالإضافة إلى خطة العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والصكوك الدولية لحقوق الإنسان مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW GR 39)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDROP).
- ضمان إجراء مشاورات شفافة وشاملة، بما في ذلك تقديم مساهمات مباشرة من النساء والشباب. يجب أن تدعو دعوة تقديم المساهمات صراحةً إلى إسهامات النساء والشباب بكل تنوعهم، وأن تسهلها، بما يضمن أن التجارب المعيشية وأنظمة المعرفة المتنوعة تُشكل المعجم المُحدَّث.

البند 6. تقديم المشورة بشأن المعارف التقليدية للتقرير العالمي عن التقدم الجماعي في تنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

ما هو هذا العنصر؟

يتناول هذا البند من جدول الأعمال كيفية تقديم الهيئة الفرعية للمشورة بشأن إدراج المعارف التقليدية والابتكارات والممارسات والتقنيات الخاصة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في التقرير العالمي عن التقدم الجماعي في تنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وتماشياً مع قرار مؤتمر الأطراف 16/32، يجب أن يستند الاستعراض العالمي المزمع إجراؤه في مؤتمر الأطراف السابع عشر إلى التقارير الوطنية، وتوقعات التنوع البيولوجي المحلية، والأهم من ذلك، المعارف التقليدية ذات الصلة التي يتم الحصول عليها بموافقة حرة ومسبقة ومستنيرة. ولدعم هذه المهمة، قدمت الأمانة العامة تحليلاً حول مدى انعكاس المعارف التقليدية وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في خطط العمل الوطنية للتكيف مع التنوع البيولوجي المحدثة والأهداف الوطنية. وقد دُعيت الهيئة الفرعية إلى النظر في هذه المعلومات وتقديم توصيات لإثراء عملية إعداد التقرير العالمي بين الدورات قبل انعقاد مؤتمر الأطراف السابع عشر.

لماذا هو مهم لتحقيق العدالة بين الجنسين؟

تُعدّ النساء من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حاملاتٍ رئيسياتٍ وناقلاتٍ للمعرفة التقليدية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والصحة المجتمعية، ونظم الغذاء، والإدارة المستدامة للموارد، والقدرة على الصمود. ومع ذلك، لا تزال نظم معارفهنّ غير معترف بها بشكلٍ كافٍ، ولا تحظى بالموارد الكافية في التقارير الوطنية والتقييمات العالمية. وإذا لم يعكس التقرير العالمي هذه المساهمات بشكلٍ فعّال، فإنه يُخاطر بتعزيز أوجه عدم المساواة الهيكلية في كيفية فهم حوكمة التنوع البيولوجي وتقييمها.

ولضمان العدالة بين الجنسين، أكد تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي CBD WC على ثلاث أولويات:

- توثيق المعارف التقليدية ودمجها، بما في ذلك معارف النساء والشباب، على قدم المساواة مع البيانات العلمية. يجب أن يتضمن التقرير العالمي عن التقدم الجماعي بشكل منهجي أنظمة معرفية متنوعة بحيث تعكس إدارة التنوع البيولوجي التجارب المعيشية والإجراءات الجماعية الضرورية للتنفيذ الكامل لإطار إدارة المعارف والتنوع البيولوجي.
- هناك حاجة إلى دعوات مخصصة وفي الوقت المناسب لتقديم المساهمات، بما في ذلك مساحات الحوار قبل الاجتماع الثامن والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة الفنية والتقنية والتكنولوجية، حتى يتم إثراء التقرير العالمي والخطط الوطنية للأمن الغذائي والتكيفي والرصد والتقارير الوطنية بخبرات المرأة وأولوياتها.
- يجب أن يوجه النهج القائم على الحقوق كيفية الوصول إلى المعلومات ومشاركتها واستخدامها، مع الاعتراف بالمبادرات التي تقودها النساء والمبادرات المجتمعية باعتبارها ضرورية لشرعية ونزاهة عملية المراجعة العالمية.

ماذا حدث (أو لم يحدث) أثناء المفاوضات؟

ركزت المناقشات في إطار هذا البند على كيفية إسهام الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك المعارف التقليدية، في إعداد تقرير التقدم العالمي. وقد أصدر تجمع النساء بيانًا يُبرز الدور المحوري للنساء والشباب في نقل المعرفة، ويدعو إلى دمج وجهات نظرهم بشكل منهجي في التقارير الوطنية وعملية المراجعة العالمية.
عكست المفاوضات اعترافاً واسعاً بضرورة إدراج المعارف التقليدية في التقرير العالمي بموافقة حرة ومسبقة ومستنيرة، وتيسير تقديم المساهمات من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء والشباب، سواء بشكل مستقل أو من خلال عمليات الإبلاغ الوطنية. كما تم الإقرار بضرورة توفير الدعم التقني والمالي لتمكين المشاركة الفعّالة وتوفير البيانات.
على الرغم من الإبقاء على الإشارات الصريحة إلى النساء والشباب في النص النهائي المتفق عليه، وهو تطور هام، إلا أن إدراج مساهماتهم المعرفية وتدابير الحماية الخاصة بهم لا يزال مرهوناً إلى حد كبير بالموارد، مما قد يحد من التنفيذ العملي. عموماً، حقق مشروع SB8j-01 تقدماً في ضمان إبراز المعارف التقليدية وتقديرها في المراجعة العالمية لإطار إدارة المعارف القائم على النوع الاجتماعي، لكن لا تزال هناك ثغرات في تأمين أنظمة الدعم اللازمة التي تُمكّن من المشاركة المراعية للنوع الاجتماعي والمُؤكدة للحقوق في عمليات الرصد وإنتاج المعارف.

ما هو التالي؟ الإجراءات اللازمة لضمان العدالة بين الجنسين

ولضمان أن يعكس التقرير العالمي بشأن التقدم الجماعي في مجال التمويل القائم على النوع الاجتماعي بشكل هادف المعارف التقليدية والأولويات والقيادة للنساء والشباب من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، يقترح تجمع النساء في اتفاقية التنوع البيولوجي CBD WC ما يلي:

- ضمان المشاركة الكاملة والآمنة للنساء والشباب من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في جمع بيانات المعارف التقليدية والتحقق منها وإعداد التقارير عنها، بما في ذلك من خلال دعوات مخصصة لتقديم الطلبات والحوار قبل انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للجنة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية.
- تطبيق نهج قائم على الحقوق، مع الالتزام الكامل بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) وسيادة البيانات في جميع العمليات المتعلقة بالمعرفة التقليدية، ومنع الاستخراج وضمان سيطرة المجتمع وتقاسم المنافع بشكل عادل.
-
- تأمين الدعم المالي والفني لتمكين المنظمات الأصلية والمجتمعية التي تقودها النساء والشباب من المساهمة بمعرفتهم في خطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والتقارير الوطنية، والتقرير العالمي، مما يضمن أن خبراتهم تشكل عملية رصد وتنفيذ إطار إدارة المعرفة القائم على الأسس الاجتماعية والاقتصادية.

هذا منشور جماعي بالنيابة عن لجنة المرأة في اتفاقية التنوع البيولوجي.

من بين المساهمين: أميليا أريجوين برادو، وبيرتا ميدرانو، وكاميلا كوس، وإليسا مارشي، وإيفون سالامانكا، وسلفاتريس موسابييزو، وشروتي أجيت.

تم توفير الدعم في الترجمة من قِبل: فاطمة الأعرابي، باميلا تابيا، روزا جولييتا فارغاس ماتوس و سول بارا سانتوس.

تعدُّ تجمع نساءِ اتفاقيةِ التنوعِ البيولوجي (CBD WC) الهيئةَ النسائيةَ المُمَثِّلةَ لاتفاقيةِ التنوعِ البيولوجي. وهي تُمثِّلُ منصةً عالميةً ذاتيةَ التنظيم، تدعمُ النساءَ والفتياتِ حولَ العالمِ للدفاعِ عن حقوقِهنَّ في عملياتِ صنعِ القرارِ المتعلقةِ بالتنوعِ البيولوجي على جميعِ المستويات.

لمزيد من المعلومات: coordination@cbdwomenscaucus.org